ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

العدالة الانتقالية
مدخل لتحقيق الاستقرار السياسي في السودان

مايو 2023

مقدمة

تتقاطع وقائع البيئة السودانية مع مضامين العدالة الانتقالية وعملياتها، كتقاطعها مع متطلبات العدل والسلام والتنمية وكتجافيها مع الالتزامات الحقوقية، كنتيجة حتمية لمتغيرات السودان وتحولاته: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. ابتداءً منذ استقلاله في 1956 مروراً بانتفاضاته الثورية في ديسمبر 2018 امتداداً حتى الاشتباكات بين المكونات العسكرية السودانية من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في 15 أبريل 2023.

وانطلاقا من أهمية تعزيز الاستقرار السياسي لما يتبعه من إرساء لقواعد حقوق الإنسان الأساسية، وإيماناً بدور العدالة الانتقالية في وضع أسس الاستقرار بكافة صوره واشكاله. تصدر مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان **دراسة جديدة بعنوان دراسة بعنوان " العدالة الانتقالية مدخل لتحقيق الاستقرار السياسي في السودان"** والتي تسعي مؤسسة ماعت من خلالها وضع تأصيل مفاهيمي "للعدالة الانتقالية" ورصد تحليلي لوقائع العدالة الانتقالية السودانية وملاحمها، ورصد آليات تحقيقها ورسم خارطة لتدخلات المجتمع المدني تجاهها.

يذكر أن تلك الدراسة تصدرها مؤسسة ماعت بالتزامن مع انعقاد **فاعليات الدورة 75 من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب،** حيث رصدت ماعت خلال مشاركتها في الدورة اهتماماً جلياً من الآلية الأفريقية بالأزمة السودانية المتصاعدة، من خلال عقد فاعليات جانبية وجلسات خاصة عن سبل تحقيق الاستقرار السياسي في السودان.

أولا: مفهوم العدالة الانتقالية

تروج مصطلحات العدالة الانتقالية وتبحث ضالتها لدى المجتمعات التي تحاول إعادة بناء نفسها من جديد والانتقال من تاريخ عنيف مفعم بالانتهاكات الحقوقية، لاسيما عقب نهايات الحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة؛ حيث دارت حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية ولجان الحقائق والتعويضات، وتعددت تعريفاتها.

عرفتها الأمم المتحدة بأنها" كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي بذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد سواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية ومحاكمات الأفراد، التعويض، تقصي الحقائق، الإصلاح الدستوري، فحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات والفصل أو اقترانهما معا، وعرفتها الأوساط القانونية والأكاديمية بأنها" عملية الاستجابة للانتهاكات بطريقة

ممنهجة أو الموسعة في نطاق حقوق الإنسان بهدف التحقق من اعتراف بمعاناة الضحايا من انتهاكات وقعت بحقهم، وأيضا تعزيز إمكانية تحقيق المصالحة والسلام والديمقراطية وكذلك، تعريفها بأنها "مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر وأشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات".[1]

ومما سبق، **يتضح أن العدالة الانتقالية عملية تكييف لتطبيق العدالة بالشكل** الذي يلائم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات الديمقراطية في اعقاب فترة من توسع وانتشار الانتهاكات في مجال حقوق الانسان، سواء كانت عملية التحولات انفة الذكر حدثت على المدى الطويل أو بصورة مفاجئة وأنها تشمل بدورها حزمة واسعة من الإجراءات والعمليات المعنية بتقصي الحقائق ومبادرات الملاحقات القضائية والتعويضات والوقاية والإصلاح الدستوري والقانوني والمؤسسي، وتقوية المجتمع المدني، وجهود تخليد الذكرى، والمبادرات الثقافية، وصون المحفوظات، وإصلاح تعليم التاريخ، وتقدم العدالة الانتقالية اعترافا بحقوق الضحايا وتشجع الثقة المدنية، وتقوي سيادة القانون والديمقراطية.[2]

ثانيا: أشكال العدالة الانتقالية في السودان

لاحت العدالة الانتقالية في طبعتها الجديدة السودانية مع انتفاضات الثورة السودانية في ديسمبر 2018 وبزغت في شعاراتها "العدالة، الحرية، السلام"، وتراوحت إشكاليات تطبيقها حول الانتقال من النظام الديكتاتوري إلي ديمقراطي والتسوية السلمية لمسألة الشرق السوداني وتنفيذ الاتفاق النهائي بين الأطراف العسكرية والمدنية والسلام والإصلاح الأمني والعسكري ومراجعة وتفكيك نظام 30 يونيو 1989 "حكم الرئيس عمر البشير" وتبلورت نسختها الأولى بتشكيل النائب العام السابق "مولانا تاج السر علي الحبر" عدة لجان للتحقيق وإجازة قانون لجنة محاربة الفساد وتفكيك نظام الـ30 من يونيو 1989، وتشكيل مفوضية العدالة الانتقالية وإصلاح المفوضية الحقوقية والعدلية وإيجاد قانون خاص بمبدأ العدالة الانتقالية،[3] **وفي خضم ذلك، يمكن رصد وتحليل مضامين العدالة الانتقالية وملامحها في السياقات السودانية على النحو التالي**:

[1] OXFORD ACADEMY, transitional justice, November 2022, https://academic.oup.com/ijtj
[2] UNHR, OHCHR: Transitional justice and human rights, Access date may 2023, https://bit.ly/41RoUou
[3] UNITAMS, UNITED NATIONS INTEGRATED TRANSITION ASSISTANCE MISSION IN SUDAN, access date 17 May 19, 2023, https://bit.ly/42RAPE9

أ. الوثيقة الدستورية

شكلت الوثيقة الدستورية الموقعة من قبل الأطراف السودانية الفاعلة: المدنية والعسكرية في 17 أغسطس 2019 المرجعية الدستورية والقانونية الأساسية للعدالة الانتقالية الأولى؛ **حيث أقرت بنودها** صيغة لتقاسم السلطة المؤقتة بتشكيل المجلس السيادي بعضوية عسكرية ومدنية وتشكيل حكومة مدنية انتقالية لمدة 39 شهرا ومعالجة قضية السلام مع الحركات المسلحة خلال ستة أشهر من توقيعها.

ب. اتفاق السلام بجوبا

حاول اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية وتنظيمات الجبهة الثورية المكونة من 14 حركة مسلحة منذ توقيعه في أكتوبر 2020 إعادة ترسيخ وتعزيز العدالة الانتقالية خلال 39 شهرا أخرى؛ حيث تضمن 8 بروتوكولات متعلقة بإقليم دارفور، وواحدا خاصاً بمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، إلى جانب بروتوكولات خاصة بشرق ووسط وشمال السودان، وأقر إشراك أطراف السلام من المعارضة المسلحة في جميع مستويات السلطة الانتقالية، ودمج قوات الحركات في الجيش السوداني، وفق بروتوكول الترتيبات الأمنية، إلى جانب تعويض ضحايا الحرب وإعادة توطين النازحين واللاجئين.

ت. الاتفاقية الإطارية:

مثل الاتفاق الإطاري السوداني الموقع في 5 ديسمبر 2022 من قبل المكونات العسكرية والمدنية برعاية كلا من بريطانيا والولايات المتحدة والإمارات والسعودية وبدعم الأمم المتحدة والإيجاد والاتحاد الإفريقي خارطة طريق جديدة للعدالة الانتقالية ومحاولة استيعاب عثراتها السابقة؛ حيث ضم الاتفاق النهائي خمسة محاور أساسية هي: العدالة الانتقالية، والإصلاح الأمني والعسكري، ومراجعة اتفاق السلام وتقييمه، وتفكيك نظام الإخوان ومسار شرق السودان، وأقر تشكيل حكومة تصريف أعمال حتى إجراء الانتخابات بعد 24 شهرا، وقضى بتسليم السلطة الانتقالية لسلطة مدنية دون مشاركة عسكرية، ودمج قوات الدعم السريع وقوات الحركات المسلحة في الجيش ضمن خطة إصلاح أمنى وعسكري يقود إلى جيش مهني وقومي واحد.

ثالثاً: إشكاليات تطبيق العدالة الانتقالية السودانية ومؤشراتها

يلحظ المتابع تاريخياً للسودان مدى تجافي العدالة الانتقالية وبعدها عن السياقات السودانية؛ حيث **تعثرت المحاولات الأولى لتحقيق العدالة الانتقالية** نتيجة التعقيدات الأمنية واختلالات الاندماج والتكامل الوطني والتغيرات السياسية غير الدستورية على غرار

انقلاب الفريق" إبراهيم عبود" في 1958وانقلاب الضباط بقيادة جعفر النميري في 1969 وانتفاضات العصيان المدني العام في 1985 وانقلاب في 1989 بقيادة " عمر حسن البشير " بدعم من التيارات الإسلامية،[4] وانفصال الجنوب السوداني عن شماله في 2011، وتعثرت المحاولات الثانية بفعل الانقسامات السياسية والتفاعلات الصراعية والاشتباكات العسكرية بين الأطراف السودانية الفاعلة من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع عقب انتفاضات الثورة الشعبية في ديسمبر 2018 المضادة لنظام البشير.

وفي سياق المحاولات الثانية، سرعان ما تعثرت بنود الوثيقة الدستورية نتيجة لحالات التنافر وانعدام الثقة السياسية بين المجلس العسكري وقوى الحرية التغيير، **و**تعقيدات التفاوض مع الحركات المسلحة، وعثرات استكمال البنى المؤسسية: التشريعية والانتقالية، والتي أُغتيلت تماماً بموجب قرارات" عبد الفتاح البرهان" الاستثنائية في 25 أكتوبر 2021 التي حلت حكومة "عبد الله حمدوك" وفرضت حالة الطوارئ في البلاد وجمدت عمل لجنة إزالة تمكين نظام الإنقاذ.

كما لم يحظى اتفاق السلام جوبا بترحيب كافة القوى السياسية والأطراف الفاعلة بما في ذلك حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور في دارفور، والحركة الشعبية بقيادة عبد العزيز الحلو، ولم يضع الاتفاق الإطاري تسوية عملية للخلافات الدائرة حول كيفية دمج العناصر المسلحة في الجيش النظامي. حيث أثار الاتفاق الإطاري الخلافات البينية بصورة شديدة بين الأطراف العسكرية ذاتها من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حتى انتهت بالصدامات والاشتباكات العسكرية ولاقتتاليه مع اصطفاف عناصر الدعم السريع بالقرب من مواقع حيوية بالعاصمة الخرطوم.

ففي 15 أبريل202؛ اندلع القتال في الخرطوم بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية. امتد القتال بسرعة إلى مناطق أخرى من البلاد كما وصل القتال إلى غرب دارفور وجنوب دارفور وشمال دارفور وجنوب كردفان وشمال كردفان والنيل الأزرق وكسلا والبحر الأحمر.[5]

لتنهي بدورها كافة المساعي والطموحات السودانية بشأن العدالة الانتقالية بجعلها السودان مسرحا مشتغلا بالصواريخ والقنابل والطائرات والأسلحة المتفجرة، وبيئة أمنية وإنسانية وحقوقية متدنية، تملؤها انتهاكات القتل والنزوح واللجوء وانعدام الأمن العنف

[4] الجزيرة، السودان من سقوط النظام إلى سقوط الدولة، 23 أبريل 2023، https://bit.ly/3Wk8GTG

[5] RW, Sudan: Revised Humanitarian Response Plan 2023 (Revision issued on 17 May 2023), https://bit.ly/41NfGte

الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتضرر البنية التحتية الحيوية وتزايد الاحتياجات الإنسانية **والتي يمكن رصدها في النحو التالي**: [6]

انتشار الاشتباكات بين الأطراف السودانية المتصارعة في أكثر من 12 ولاية من أصل 18 ولاية سودانية حد مقتل ما لا يقل عن 700 شخص وإصابة أكثر من 5200 منذ بداية القتال. ومن ثم ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين **للمساعدات الإنسانية** من 15.8 مليون، المقدر في (نوفمبر) 2022، إلى 24.7 مليون في (مايو) 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 57 في المائة وتقدير الاحتياجات والاستجابة الإنسانية للسودان بأكثر من 3 مليار دولار مع دخول النزاع شهره

يضاف إلى ذلك **نزوح** ما يقدر بـ 736،200 شخص داخل السودان، منهم 368،000 طفل. ما يقرب من 68 في المائة من السكان النازحين داخليا هم من ولاية الخرطوم ناهيك عن وجود ما يقرب من 3.8 مليون نازح داخليا قديماً. **وفرار** ما يقدر بنحو 220 ألف شخص إلى البلدان المجاورة - لا سيما إلى مصر وجنوب السودان وتشاد وإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى، بما في ذلك ما يقدر بنحو 82 ألف طفل.

تضرر ومعاناة أكثر من 1.14 1.14 مليون **لاجئ** من جنوب السودان وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا والجمهورية العربية السورية وإريتريا وجنسيات أخرى. ومعاناة ما يقرب 3 **ملايين طفل** دون سن الخامسة من سوء التغذية، بما في ذلك أكثر من 610،000 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم وتعطيل برامج العلاج الخاصة بـ 50000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، مما يعرض حياتهم للخطر وتدمير الإمدادات اللازمة لعلاج 14500 طفل. وبالفعل تأثر التعليم مع استمرار **إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية** في المناطق المتضررة من النزاع، وهي الخرطوم، وجزيرة، وجنوب دارفور، وغرب دارفور، وغرب كردفان. مع وجود ما يقرب من 6.9 مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسة قبل النزاع. وتعطل برنامج التطعيم الوطني وسط تفشي شلل الأطفال المستمر ونهب العديد من مرافق سلسلة التبريد أو إتلافها أو تدميرها، بما في ذلك فقدان أكثر من 600000 لقاح مخصص للأطفال.

كما أثرت الأزمة السياسية على معدلات **انعدام الأمن الغذائي** الحاد إلى 19.1 مليون شخص في الأشهر الثلاثة إلى الستة المقبلة وخاصة في غرب دارفور وغرب كردفان والنيل الأزرق والبحر الأحمر وشمال دارفور.

وبالنظر إلى أزمة البنية الصحية، فهناك61 في المائة من المرافق الصحية في الخرطوم مغلقة و16 في المائة فقط تعمل كالمعتاد مما يترك ملايين الأشخاص دون الحصول على الرعاية الصحية. كما تم رصد وقوع أكثر من 25 هجوماً على المرافق الصحية وإغلاق 61% من المرافق

[6] OCHA, SUDAN Situation Report Last updated: 17 May 2023 (Archive), https://bit.ly/3Oq2lnX

الصحية في الخرطوم، وفساد كميات الدم المخزنة والأدوية بسبب انقطاع الكهرباء، ومعاناة ما يقدر بنحو 219000 امرأة حامل في الخرطوم من صعوبات شديدة في الحصول على الرعاية الأساسية قبل الولادة، أو خدمات الولادة الآمنة، أو رعاية ما بعد الولادة

ناهيك عن تزايد حالات العنف الجنسي المبلغ عنها لا سيما بين النازحين الذين يتنقلون بحثا عن المأوى والأمان وتأثرت خدمات وإمدادات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي بشدة، لا سيما في ولايات الخرطوم والنيل الأزرق وولايات دارفور. حيث كانت 76 منظمة تقدم خدمات متعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في السودان قبل النزاع وتم رصد تعرض 3.1 مليون امرأة وفتاة لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك بسبب تعطل الخدمات نتيجة للصراع.

رابعاً: آليات تحقيق العدالة الانتقالية

على الرغم من تعثر مساعي تحقيق العدالة الانتقالية في السودان أكثر من جولة، وعلى الرغم من التحديات التي تعرقل مسارها حالياً، إلا انه لا تزل هناك بعض الآليات التي تتبعها الدول والأنظمة نحو العدالة الانتقالية، والتي يمكن تطبيقها في الحالة السودانية، ويمكن عرضها على النحو التالي:

أ. **لجان الحقيقة:**

وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلا.

ب. **آلية العدالة الجنائية**

يشكل التحقيق في الجرائم الدولية وملاحقتها قضائيا - بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب - مكونا أساسيا من العدالة الانتقالية. ويرجع أصل هذا المكون إلى المحكمتيْن الجنائيتيْن الدوليتيْن الخاصتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا. ومن شأنِ التحقيق مع القادة النافذِين (السياسيين منهم أم العسكريين) ومحاكمتهم على حد سواء أن يساهما في تعزيز سيادة القانون، وسد "ثغرة الإفلات من العقاب.

ث. **آليات التعويض وجبر الضرر**

يرمي جبر الضرر إلى الإقرار بأسبابِ وقوعِ انتهاكات حقوق الإنسان والمظالم وبتبعاتها كما يرمي إلى معالجتها على حد سواء، وذلك في البلدان الخارجة من حكمٍ ديكتاتوري أو نزاعٍ مسلح أو عنف سياسي وفي المجتمعات التي تعاني من ظلمٍ بسبب العرق أو من إرث الاستعمار.

ولضحايا انتهاكات حقوق الإنسان جميعهم الحق في جبر الضرر. ولكل ضحيةٍ حاجاتها المختلفة، وقد يختلف نوع جبر الضرر المطلوب باختلافِ مستوى الضحية الاقتصادي ونوعها الاجتماعي وعمرها وهويتها الاجتماعية، وتتمثل أشكال التعويض وبرامج جبر الضرر في التعويض واسترداد الحقوق المدنية والسياسية، وإعادة التأهيل الجسدية، ومنح حق دخول الأرض، والإيواء، وتوفير الرعاية الصحية أو التعليم وكشف الحقيقة حول الانتهاكات وتقديم ضماناتٍ بعدم تكرارها وتقديم الاعتذار، وتشييد النصب التذكارية وتخليد الذكرى.[7]

ج. الحقيقة والذاكرة

تعد النصب المعمارية والمتاحف وأنشطة تخليد الذكرى وتدشين مبادرات تثقيفية ضرورية من شأنها أن تشكل سجلا عاما وأن تقوم مقام الدرع الحصينة في وجه النكرانِ والتكرار ففي أعقابِ نزاعٍ مدمرٍ أو نظامٍ قمعي، تعدو معرفة الحقيقة حول الماضي كونها مجرد خطوةٍ مهمة نحو إحقاقِ العدالة، فهي حق إنساني معترف به ويتمتع بهِ جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والناجين منها على حد سواء. ويقر القانون الدولي صراحة "بالحق في معرفة ملابسات الانتهاكاتِ الصارخة لحقوق الضحايا الإنسانية ومعرفة هوية المسؤول عنها". ويكتسب التمسك بهذا الحق أهمية خاصة نظرا إلى أن الأنظمة القمعية تتعمد تحريف التاريخ وإنكار ارتكابِ الفظائع بغية تبرير أنفسهم وتأجيج شعورِ فقدانِ الثقة وحتى التحريض على حلقات جديدة من العنف. لذا، يساهم البحث عن الحقيقة في وضعِ سجل تاريخي يحول دون هذا النوع من التلاعب .[8]

ح. إصلاح المؤسسات

يستدعي التصدي التام لإرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان اعتماد استراتيجية متعددة الأوجه تشمل تدخلاتٍ على مستوى المؤسسات والقانون والمجتمع المدني والجماعة والفرد على حد سواء، وهي عملية تتم بموجبها إعادة النظر في مؤسسات الدولة وإعادة هيكلتها حتى تحترم حقوق الإنسان وتحافظ على سيادة القانون وتخضع لمحاسبةِ الناخبين. فجهود الإصلاح، التي تعتمد مقاربة العدالة الانتقالية، تقدر على تحقيق المحاسبة، وجبر الأضرار المترتبة عن الاعتداءات، والأهم من ذلك، أنها تقدر على القضاء على البنى والعقائد التي سمحت بوقوع تلك الانتهاكات. لذا، تكثر التوصية باعتمادِ هذا النوع من الإصلاح، وهو غالبا ما تطلقه مبادرات المصارحة التي تكشف الجوانب المؤسساتية من أخطاء الماضي.

[7] ICTJ, JUSTICE TRUTH DIGNITY, Access date May 19, 2023https://www.ictj.org/ar/reparations
[8] ICTJ, JUSTICE TRUTH DIGNITY, Access date May 19, 2023https://www.ictj.org/ar/reparations

خ. الوقاية

تحل الوقاية على رأسِ قائمة الأولوياتِ ضمن خطة السياسة العالمية المعنية بالسلام والتنمية والحكم الرشيد. وتقر هذه الخطة بقيمةِ العدالة الانتقالية الوقائية التي لا تقتصر على مساعدة المجتمعات في تجنبِ تكرار انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسانِ، بل تشمل أيضا التصدي للدوافع المشتركة المؤدية إلى وقوعِ العنفِ والنزاع، ومنها الإقصاء والهشاشة وعدم المساواة ولطالما أدرجت العدالة الانتقالية الوقاية في أولى أهدافِها. [9]

د. آليات مشاركة الشباب

يؤدي إشراكِ الشباب الفعال والمستنير في عمليات العدالة الانتقالية إلى تحسين جدواها ومنفعتها باعتبارهم والمكون الأساسي المسؤول عن ترسيخ النظام السياسي الجديد، وإرساء القيم الديمقراطية واستدامة السلام وأحد الأطراف المناصرة لعمليات المحاسبة والإصلاح وكسرِ حلقات الاعتداء والإفلات من العقاب المتناقلة عبر الأجيال. فالأطفال والشباب يندرجون في عِدادِ الفئة الأكثر عرضة لتكبدِ آثار النزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. إذ ترتب الانتهاكات، من قبيل استهداف المدارس والتجنيد الإجباري والعنف الجنسي والنزوح وضآلة الرعاية الصحية، آثارا طويلة الأمد قد تقوض مستقبل الشباب. [10]

ذ. برامج دعم وتعزيز التنمية المستدامة

تخلو أهداف التنمية المستدامة من أي إشارة إلى العدالة الانتقالية، إلا أنها تتضمن الكثير من الغايات والمقاصد التي يمكن العدالة الانتقالية أن تساهم في تحقيقها؛ حبق تتضمن مقاصد هدف التنمية المستدامة السادس عشر، تعزيز سيادة القانون وتحسين الوصول إلى العدالة، والحد من العنف وإنشاء مؤسسات شاملة للجميع، ومحاربة الفساد، وتركز مقاصد الهدف الخامس على تعزيز المساواة بين الجنسيْن، وترمي مقاصد الهدف العاشر إلى الحد من عدم المساواة الأوسع نطاقا.

ر. آليات إرساء السلام والاستقرار

ينبغي على عمليات السلام والمفاوضات السياسية الرامية إلى إنهاءِ نزاعٍ عنيف أن تتعامل دوما مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية؛ حيث تطرح عمليات السلام أسئلة جوهرية حول كيفية تناول اتفاق السلام إرث انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والصارخة التي ارتكِبت إبان النزاع وغالبا ما تندرج المطالبات بالعدالة في العناصر الأشد تعقيدا والأكثر جدلا من مفاوضات السلام. لكن معالجة اعتداءات الماضي والاهتمام برؤى الضحايا وتلبية حاجاتهم

[9] ICTJ, JUSTICE TRUTH DIGNITY, Access date May 19, 2023https://www.ictj.org/ar/reparations
[10] ICTJ, JUSTICE TRUTH DIGNITY, Access date May 19, 2023https://www.ictj.org/ar/reparations

أمور أساسية تكفل إكساب عمليات السلام والاتفاقات المنبثقة عنها الموثوقية والشرعية اللازمتيْن. هذا ومن شأنِ أطر العمل الموضوعة بموجب اتفاقات السلام أن تحدد أيضا طبيعة تدابير العدالة الانتقالية المحتملة ومداها للسنواتِ أو العقود القادمة.

خامسا: رؤية ماعت لتحقيق العدالة الانتقالية في السودان

تقتضي تحولات البيئة السودانية وتعقيداتها الأمنية والسياسية وتعثراتها الديمقراطية حد الاقتتال والاشتباكات العنيفة واحتدام الاحتياجات الإنسانية، بأدوار متعاظمة على كافة الأصعدة، وتحتم تفعيل آلياتها الإغاثية والخيرية والإنمائية والبنائية والتثقيفية والإعلامية والكتابية والتشاركية باعتبارها فاعلاً رئيساً في تثبيت العدالة الانتقالية وتوطينها، وفي هذا الصدد.

أ. تقديم الدعم الفني والتقني

- إعداد وصياغة المواد حول سيادة القانون، بما في ذلك الأدوات الخاصة بمبادرات الملاحقة القضائية، وتقارير الإحاطةِ الموجهة إلى مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والدلائل الإرشادية على غرارِ الكتيب حول مبدأ التكامل.
- إعداد أدوات سياستيه والمبادئ التوجيهية والأطر الاستراتيجية والنهج الخاصة بالعدالة الانتقالية وتوفيرها لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة.
- تقديم الدعم والمشورة بشأن القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك إلى مكاتب المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية على المستوى الميداني.
- تصميم وتنفيذ عمليات العدالة الانتقالية الشاملة والمحددة السياق التي تركز على الضحايا ومعالجة الأسباب والدوافع الهيكلية والعوامل التمكينية لانتهاكات حقوق الإنسان، وإلى المساهمة في الوقاية وحفظ السلام وتحقيق التنمية والمصالحة.
- تقديم المساعدة والتحاليل والمشورة المتقنة لكل من الحكوماتِ والفاعلين أو المؤسسات العاملة في قطاعِ العدالة، حول مسائل عدة، منها قوانين العفو العام واستراتيجية الادعاء والتعديلات في قوانين أصول المحاكمات الجنائية، وانتقاء القضاة والمدعين العامين، بالإضافة إلى مختلف أشكال المسؤولية الجنائية.
- تقديم الدورات التدريبية للقضاة والمدعين العامين، أثناء استعدادهم للمباشرة بالإجراءات الجنائية ضد قادة عسكريين وسياسيين سابقين.

ب. دعم العملية التفاوضية والتسوية السلمية

- إطلاق نداءات عاجلة للأطراف السودانية المتصارعة لوقف إطلاق النيران الفوري واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأكيد الالتزام بالهدنة الإنسانية ووضع نموذج للعدالة الانتقالية.

- تدشين الدعوات المستمرة إلى التعجيل بالتوصل إلى اتفاق شامل ينهي هذا الاقتتال دون شروط، ووقف عمليات القصف الجوي داخل المدن وأيضا مضادات الطيران.
- إطلاق منتديات الحوار الوطني السوداني؛ حيث يمكن للمجتمع المدني الأفريقي القيام بأدوار الوساطة والتيسير وتسهيل التواصل بين الأطراف المتصارعة وتقريب وجهات النظر لصالح تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الثقة السياسية وإنجاح مبادرات السلام الوطني والاجتماعي.
- تفعيل آليات السلم الاجتماعي السوداني عبر الانخراط في حل النزاعات الاجتماعية والقبلية السودانية وخاصة في أماكن مثل جبل مون والفاشر وياسين وجبل مرة حول الوصول إلى الأراضي والمياه والتوسط في الاتفاقات المستدامة بشأن الوصول المستقبلي بين الجماعات المعادية مثل البدو والرعاة أو بين الإدارات المحلية والمجتمعات النازحة.

ج. تعزيز السلام والأمن السوداني

- إطلاق برامج وحملات مكافحة خطابات العنف والكراهية والانقسام والاقتتال بين الأطراف السودانية المتصارعة أمنية وتعزيز السلم الاجتماعي
- تدشين برامج وخطط تدريبية وتأهيلية لبناء قدرات النخب السياسية والإعلامية والمجتمعية حول مهارات وقيم ومعارف التعايش والتسامح التصالح والتضامن والسلام.
- إطلاق برامج وحملات لنشر الوعي في المجتمع المحلي بالحقوق الخاص بالنساء والأطفال وذوي الحاجات الخاصة وتعزيز دور المرأة والشباب في صناعة المستقبل وأهمية المشاركة السياسية لكافة الأطياف.
- إطلاق حملات وبرامج تثقفية وتأهيل معنية ببرامج الإسعافات الأولية للجرحى والمصابين بفعل الاشتباكات والعنف المنتشر في الأراضي السودانية وبطرق تأمين وحماية أنفسهم والابتعاد عن دوائر الاشتباكات إلى الملاذ الآمن.
- تسهيل التواصل بين الأطراف وخلق بدائل متعددة للحوار السياسي وتيسير المشاركة في المفاوضات السياسية التوسط بين أطراف التفاوض.
- تدشين برامج إصلاح وتأهيل للمؤسسات الأمنية السودانية من خلال دعم معرفتهم بحقوق الإنسان والالتزامات القانونية واحترامها وأهمية بناء السلام وآلياته، وكذلك تقديم رؤية لإصلاحية أنظمة الشرطة والقضاء والحكومة لدعم سيادة القانون وتنفيذه.

د. تفعيل الحماية للمدنيين

تتمثل صور الحماية في المساهمة إجلاء المدنيين والإشراف على أوضاع الأسرى والمحتجزين وتقديم المساعدة وتسهيل تبادلهم وإرجاعهم إلى دولهم والبحث عن المفقودين ولم شمل الأسر المشتتة، من خلال:

- إطلاق بيانات إدانة ودق أجراس الخطر بشأن تدهور الأوضاع السودانية وتداعياتها على الاحتياجات الإنسانية والإغاثية ونداءات عاجلة للمجتمع الدولي بتسريع الاستجابة الإنسانية والإغاثية للوضع الإنساني المتدهور في السودان عبر توفير الاحتياجات الغذائية والصحي وبتأمين وصول الأدوية الأساسية وأكياس الدم وإمدادات الجراحة ورعاية الإصابات جاهزة للتسليم.
- إطلاق حملات من أجل التبرع بالإمدادات الطبية ودعم المرافق الصحية والمستشفيات والموظفين والمستهلكات الطبية والإمدادات والمستحضرات الصيدلانية
- المطالبة بتأمين تلقي معسكرات اللاجئين في ولايات القضارف وكسلا والنيل الأبيض والنيل الأزرق وولايتي جنوب وغرب كردفان لخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه، وضمان تشغيل برامج الشركاء الإنسانيين من أجل الصحة والتغذية المتكاملة.
- إطلاق دعوات بتسهيل حركات النقل للنازحين واللاجئين ومعالجة تحديات نقص وسائل المواصلات وارتفاع أسعارها وتأمين تحركاتها.

ه. تفعيل الاستجابة الإنسانية والإغاثية

- تقديم الدعم التقني والفني والتعاون مع المنظمات والشبكات المحلية من أجل دعم الأشخاص الذين يواجهون الانتهاكات وكافة أشكال العنف الممنهج والعمل على توفير الخدمات النفسية والاجتماعية عن بُعد.
- التعجيل بتوجيه نداءات عاجلة للمجتمع الدولي من أجل الاستجابة العاجلة للوافدين اللاجئين من السودانيين إلى الدول المجاورة.
- تعزيز سبل الدعم مع الجهات الإنمائيين في تلبية الاحتياجات الإنسانية: الغذائية والصحية والإنسانية عبر تسليط الضوء عليها ورصدها ورسم متطلبات الاستجابة إليها.
- تقديم الدعم الفني والتقني لمنظمات المجتمع المدني السودانية بشأن صياغة برامج لمساعدة ضحايا العنف الجنسي والنساء إزاء الصراع المسلح ومكافحة انتهاكات الأطفال من التجنيد والقتل والتشريد.

و. الرصد والتوثيق

- رصد وتوثيق الانتهاكات التي تنال من الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا، وكذلك على المظالم البنيوية، من قبيل التهميش وعدم المساواة على حد سواء.
- التمثيل والدعوة في المناقشات السياسية إما من خلال دعم أو معارضة مبادرات معينة أو من خلال تقديم مقترحاتهم الخاصة
- توثيق جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المستمر ارتكابها، بعد ذلك، يستكمل العمل عند إجراءِ المجتمعات مفاوضات السلام ثم انتقالها إليه وتنفيذها آليات المحاسبة المعقدة.
- دعم جهود الضحايا الرامية إلى الوصول إلى نظامِ عدالة رسمي وإلى المشاركة فيه، مع الحرصِ على صونِ حقوق المتهمين في محاكمةٍ عادلة وفق الأصول.
- الانخراط مع مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة التابعة له ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضايا المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمساءلة.

ز. تفعيل برامج التعويض وجبر الضرر

- عقد المؤتمرات والنقاشات من أجل التشاور والتواصل والعمل مع الضحايا لتقديم توصيات حول كيفية تصميم برامج التعويضات وتقديمها
- تسهيل الوصول إلى الضحايا، وإعلامهم وتوعيتهم بحقوقهم وممارساتهم وتوفير مساحات ومنصات للضحايا للتحدث عن معاناتهم واحتياجاتهم وحقوقهم وإنشاء حملات ومنصات للضحايا للتحدث مباشرة عن تجاربهم واحتياجاتهم واهتماماتهم
- تنفيذ مجموعة من الأنشطة التعويضية مثل سرد القصص والفنون بما في ذلك صلاة الذكرى وإحياء الذكرى ورسم خرائط الجسم لمساعدة الضحايا على سرد القضايا النفسية أو العنف الجنسي.